وبدل أن يرهب الهجوم الاسرائيلي مصر ويدفعها الى موقع الخوف، شحذ وعيها لمخاطر القوة العسكرية الاسرائيلية، وصبّ زيتاً على نار التناقض القائم بينهما، وعجّل بالجهود الخاصة ببناء قوة عسكرية مصرية رادعة؛ فكانت صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر (أيلول) من العام ذاته. وقد مثّلت تلك الصفقة بداية نجاح النظام المصري في كسر احتكار السلاح الذي مارسته الدول الغربية طويلاً ازاء طلبات بعض الدول العربية الخاصة بتسليح نفسها، تماماً مثلما أسهمت الصفقة في تمتين الجبهة الداخلية المصرية؛ وذلك بزيادة الالتفاف حول القيادة الناصرية التي كانت شعبيتها قد بدأت تزداد نتيجة لمواقفها المعادية للاستعمار الغربي ومشاريعه في المنطقة.

وفي الوقت ذاته، كانت قوتا الاستعمار القديم البارزتان آنذاك: بريطانيا وفرنسا، قد ضاقتا ذرعاً بالدور القومي العربي لمصر (الجلاء، تأميم قناة السويس، عدم الانحياز، مساعدة الثورة الجزائرية المسلحة وتهديد النظم المؤيدة للغرب) فأرادتا إعادة البريق لنجميهما الآفلين عن سماء المنطقة وتمرير مشاريعهما الخاصة باعادة وجودهما أو تثبيت ما تبقى منه (حلف بغداد والحرب المضادة في الجزائر) عن طريق استغلال التوتر المصري ــ الاسرائيلي والنفاذ عبره لتوجيه ضربة قاضية لحركة القومية العربية الصاعدة، من خلال ضرب الثورة المصرية بالذات.

ضمن ذلك الاطار، تم الاتفاق، بين الأطراف المختلفة، على خطة الهجوم الثلاثي (البريطاني، الفرنسي والاسرائيلي) على مصر. ومع أن رسم خطة الهجوم تم خلال اتصالات سرّية بين الفرقاء الثلاثة قبل أسابيع من بدء الهجوم، الا أن آخر الرتوش والتعديلات التي أدخلت على الصورة أضيفت قبل أربعة أيام من بدء العمليات العسكرية الاسرائيلية، أي يوم ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٦[٢].

تبلورت خطة الهجوم، وفقاً لما يرويه أنتوني ناتنغ، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، على النحو التالي:

«تدعي اسرائيل لمهاجمة مصر عبر شبه جزيرة سيناء [ثم] تأمر بريطانيا وفرنسا الجانبين، بعد أن تكونا قد منحتا اسرائيل الوقت اللازم لاحتلال معظم سيناء، بأن تنسحب [اسرائيل ومصر] قواتهما من [حول] قناة السويس لكي تتيحا المجال لقوة بريطانية ــ فرنسية بالتدخل واحتلال القناة بحجة انقاذها من دمار القتال. وبهذا، يكون بامكان القوتين [أي بريطانيا وفرنسا] التظاهر بفصل المتصارعين واطفاء نار خطرة في حين تكونان فعلاً قد سيطرتا على مجمل الطريق البحري وموانئه في بورسعيد والسويس. وبذلك، لا تكونا قد أعادتا القناة للادارة البريطانية ــ الفرنسية فحسب، بل... يكون أصبح بامكانهما الاشراف [أيضاً] على حركة الملاحة في القناة، وبهذا تنهيان المقاطعة المصرية لاسرائيل»[٣].

وقد بوشر بتنفيذ الخطة بالهجوم الاسرائيلي يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٥٦. وفي اليوم التالي، أصدرت بريطانيا وفرنسا إنذارهما المتوقع لمصر واسرائيل، طالبتين من جيوش الدولتين الابتعاد مسافة عشرة أميال عن ضفتي قناة السويس، أي بمعنى أن ينسحب الجيش المصري من أراضيه مسافة تتراوح بين ٧٥ و١٢٥ ميلاً، في حين يتقدم الجيش الاسرائيلي مسافة تتراوح بين ٦٥ و١١٥ ميلاً الى داخل الأراضي